الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 22 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية و البنك الإسلامي للتنمية و المتعلقة باتفاقية البيع لأجل، المبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية للكهرباء و الغاز والبنك المذكور للمساهمة في تمويل مشروع محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية.

عدد 002/2016

الوثائق المرفقة:

*** مشروع القانون،**

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاق،**

*** تقرير الزيارة الميدانية،**

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :

تاريخ انتهاء الأشغال:

رئيس اللجنة: عامر العريض

نائب الرئيس: المنصف السلامي **المقررة المساعدة: جميلة الجويني**

مقرر اللجنة: الطيب المدني **المقررة المساعدة: درة اليعقوبي**

أوّلا : تقديم المشروع

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 22 ديسمبر 2015 مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية ضمان تتعلق باتفاقية بيع لأجل المبرمة في نفس التاريخ بين البنك المذكور والشركة التونسية للكهرباء والغاز بشأن المساهمة في تمويل مشروع محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية بمبلغ ما يعادل بالأورو 200 مليون دولار أمريكي (حوالي 408 م.د.ت).

ويهدف المشروع إلى الرفع من المستوى المعيشي ومواكبة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المنظومة الكهربائية التونسية عن طريق إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالتربينات الغازية- دورة مفتوحة- بقدرة جملية تناهز 600 ميغاواط بمنطقة المرناقية (من ولاية منوبة) على بعد حوالي 30 كم من تونس العاصمة بجوار محطة تحويل الكهرباء ضغط عالي 225 و400 كيلوفولط.

ثانيا : أعمال اللجنة وتوصياتها

تعهدت اللجنة بالنظر في مشروع القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 21 جانفي 2016 واستهلت دراستها بالاطلاع على وثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون في فصله الوحيد، كما اطلعت اللجنة على نص اتفاق الضمان الممضى بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية بشان تنفيذ مشروع محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية وملحقاتها المرفقة.

وتبين من خلال النقاش العام أهمية المشروع باعتبار أن بلادنا تشهد نقصا كبيرا في إنتاج الكهرباء مقابل ارتفاع ملحوظ في الطلب خاصة في أوقات الذروة مما يتطلب مزيد العمل على دفع الإنتاج. ولمزيد التعمق في بنود الاتفاقية والتعرف على مختلف مكونات المشروع قررت اللجنة القيام بزيارة ميدانية إلى موقع المحطة المذكورة كما قررت الاستماع إلى المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي يوم الخميس 28 جانفي 2016 توجه أعضاء من اللجنة إلى موقع محطة تحويل الكهرباء بالضغط العالي بالفجة من معتمدية المرناقية بحضور عدد من نواب الجهة، وتولى رئيس المشروع تقديم بسطة حول مشروع إنجاز محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية موضحا أن المحطة تتكون من وحدتين لتوليد الكهرباء بقدرة 300 ميغاواط لكل وحدة (كلفة 1 ميغاوات تقدر ب1 مليون دينار)، إضافة إلى المحولات الكهربائية وكوابل الضغط وملحقات المحطة، وهي محطة تعمل وفق أحدث التكنولوجيات ويمسح الموقع الذي سيقع إنشاء المشروع عليه تقريبا 10 هكتارات.

كما بيّن أنه سيتم إبرام عقد صيانة للمحطة بالتوازي مع عقد الإنجاز يمتد على فترة اثنتي عشرة (12) سنة قابلة للتمديد يدخل حيّز التنفيذ ابتداء من تاريخ انتهاء فترة الضمان للمحطة (سنتان ضمان في نطاق عقد إنجاز المحطة). كما أن إمضاء العقود سيتم في شهر ماي 2016 على أن تكون مدة الإنجاز 22شهرا وبداية الاستغلال الصناعي للمحطة تكون في شهر مارس 2018. أما من الناحية البيئية فقد أكّد السيد مدير المشروع أن هذا الأخير غير ملوث لأنه سينجز بتكنولوجيا عالية ومتطورة جدا تمنع الانبعاثات الغازية المصاحبة عادة لمثل هذه المحطات.

وإجابة على استفسارات السادة النواب أوضح أن اختيار مكان المشروع بجوار محطة تحويل الكهرباء ضغط عالي 225 و400 كيلوفولت، جاء نتيجة وجود بنية تحتية ووجود مشروع غاز سيقع تركيزه قرب المحطة. و أن الطاقة التشغيلية للمشروع ستستوعب قرابة 150 موطن شغل من اليد العاملة إضافة إلى 60 إطارا فضلا عن 700 موطن شغل غير دائم (مرحلة تركيز المشروع). كما تقدر مشاركة الشركات التونسية بنسبة تتراوح بين 20 و25 بالمائة في أشغال تنفيذ المشروع وخاصة عبر صنع المحوّلات الكهربائية.

وأكد أعضاء الوفد البرلماني على ضرورة تخصيص جزء من التمويل لاقتناء معدات محلية، وتقديم كافة التسهيلات للشركات التونسية المساهمة في بناء المحطة.وابدوا تشجيعهم لمثل هذه المشاريع التي لها الأثر الإيجابي على حياة المواطن وعلى الدورة الاقتصادية عامة.

وخلال جلستها المنعقدة يوم 03 فيفري 2016 استمعت اللجنة إلى السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز الذي كان مرفوقا بالسيد المدير العام للطاقة بوزارة الطاقة والمناجم والمدير المالي للشركة. والذي ابرز في مستهل الجلسة أن الإطار العام للمشروع يتمثل في مجابهة تطور الطلب على الطاقة الذي يشهد زيادة سنوية بنسبة 5% وتصل الى نسبة 7% في فترة الذروة.

كما ابرز أن عناصر المشروع تتمثل أساسا في:

1. وحدتين من التربينات الغازية (عنفتين ومولدين) بقدرة 300 ميغاواط لكل واحدة وملحقاتهما.
2. محولات كهربائية وكوابل الضغط العالي.
3. معدات القيادة والقياس والتحكم.
4. المعدات الكهربائية والميكانيكية المشتركة.
5. قطع الغيار وأدوات الصيانة ومعدات مساعدة.
6. الأعمال المدنية.
7. استملاك الأراضي والدعم المؤسسي والدراسات الفنية والبيئية المتعلقة بالموقع وربط الخدمات.

وأن كلفة المشروع تبلغ حوالي 359 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 730مليون دينار تونسي، يساهم البنك الإسلامي للتنمية في تمويله عن طريق البيع لأجل، بمبلغ يعادل بالأورو 200 مليون دولار (حوالي 408 م.د.ت) حسب الشروط التالية:

- هامش الربح: متغير خلال فترة الإعداد (3سنوات) ويبلغ اليوريبور 6 أشهر زائدا 1.35 %. وسيتم بنهاية فترة الإعداد تثبيت هذا الهامش على أساس السعر التبادلي لليوريبور (SWAP).
- فترة السداد: ستة عشر(16) سنة منها ثلاث (3) سنوات إمهال.
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

وخلال النقاش تمحورت تساؤلات السادة النواب حول تمويل و انجاز مشروع المحطة، كما تناولت التدخلات عديد المسائل المتعلقة بالطاقة عامة وبإستراتيجية الشركة لمجابهة ارتفاع الطلب وتفادي الانقطاعات المتكررة خاصة في أوقات الذروة.

حيث تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن سبب التعطيل الحاصل في فرز العروض إذ أن إصدار طلب العروض تم منذ شهر جويلية 2014، وفي رده أفاد السيد الرئيس المدير

العام للشركة أن هذا التأخير هو نتيجة الشكاوى التي يتقدم بها العارضون إلى اللجنة العليا للصفقات، مؤكدا أن المشروع حظي بموافقة هذه اللجنة وسيقع تمريره على أنظار مجلس إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في موفى فيفري 2016 ليتم إعطاء الإذن للمزود في البدء في الأشغال.

كما تساءل بعض النواب عن نوعية التحويل الكهربائي الذي يتم بين تونس والجزائر، وعن مدى تفكير الشركة في إحداث مشاريع صغرى ضمن برنامج الإفراق تتعلق بالمشروع لتشجيع الشبان في هذا الميدان خاصة فيما يتعلق بالصيانة و بقطع الغيار.

في رده على تساؤلات السادة النواب أكد السيد الرئيس المدير العام أن أهمية هذا المشروع تتمثل في تفادي قطع التيار الكهربائي خاصة في فترة الذروة التي تكون بين شهري جويلية وسبتمبر. أما فيما يتعلق بإمكانية الافراق أفاد انه يصعب ذلك نظرا لكون المشروع ذاو تكنولوجيات متطورة. وحول التعاون مع الجزائر أكد أن تدعيم الترابط الكهربائي مع دول الجوار سواء من الدول المغاربية أو الدول الأوروبية القريبة خيارا استراتيجيا يرتكز عليه تطوير قطاع الطاقة في بلادنا خلال السنوات القادمة.

وأثار عدد من المتدخلين مسألة تداين الشركة التونسية للكهرباء والغاز في ظل الوضع الاقتصادي الصعب معتبرين أن سياسة التداين التي تعول عليها الشركة في انجاز مشاريعها تحوّلت إلى عبء على ميزانية الدولة، داعين إلى ضرورة تعويل الشركة على قدراتها ومزيد دعم الشفافية في مجال تكلفة الإنتاج والتصرف.

وتساءل عدد من الأعضاء في هذا الإطار عن إستراتيجية الشركة وبرامجها المستقبلية لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة وان كانت لها إرادة حقيقية لدعم هذا التوجه لمجابهة تفاقم عجز الميزان الطاقي وثقل الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة جراء توريد الموارد الطاقية.

كما دعا البعض من أعضاء اللجنة إلى النظر في إمكانية التخفيض من كلفة فاتورة الاستهلاك وذلك بالترفيع في السقف الأدنى للاستهلاك دعما لقدرة المواطن ومساهمة من الشركة في تخفيف الاحتقان بما سيكون له انعكاس ايجابي على المواطن.

أما فيما يتعلق بالشفافية في مجال التصرف أكد السيد الرئيس المدير العام للشركة إن سلطة الإشراف تتلقى كل المعطيات المالية والتحليلية و أن تعريفة الكهرباء تحددها الدولة حيث يتم احتساب استهلاك الكهرباء بالكيلواط/ ساعة يتغير حسب القدرة التي تم تسجيلها بعقد الاشتراك بينما التعريفة المتعلقة بالغاز يحددها السوق وتقوم الدولة بخلاص الفارق في شكل دعم مالي.

وفي خصوص الإستراتيجية الطاقية المتبعة من الشركة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة وبالغاز، أوضح أن 95% من الإنتاج في الوقت الحالي يتم عن طريق الغاز الطبيعي و4% عن طريق الطاقات المتجددة، وان 53% من الغاز المستعمل متأتي من الجزائر و47% من الإنتاج المحلي، مضيفا أن الدولة ستبدأ محادثات مع الجانب الجزائري حول تأمين الإمدادات من الغاز على المدى المتوسط والطويل. وإجابة على التساؤل المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة أكد أن الإشكال يتمثل أساسا في التخزين والترابط بين دول الجوار.

ثالثا : قرار اللجنة

قررت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع هذا القانون.

رئيس اللجنة	**المقررة المساعدة**
عامر العريض	جميلة الجويني

02/2016

02/2016

الواردات عـــــــــدد
18 جانفي 2016
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشـــروع قانـــون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 22 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة باتفاقية البيع لأجل المبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك المذكور للمساهمة في تمويل مشروع محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 22 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية والمتعلقة باتفاقية البيع لأجل الملحقة بهذا القانون والمبرمة في نفس التاريخ بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الإسلامي للتنمية بشأن توكيل الشركة المذكورة لإنشاء مشروع محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية بالمرناقية بمبلغ لا يتجاوز ما يعادل بالأورو مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي حوالي مائة واثنين وثمانين مليون و166 ألف (182.166.000) أورو.